

Distr.: Limited
22 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، السيدة تشيلا فورتز (هنغاريا)، استنادا إلى

مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.18

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،

ون نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

و ٢٢٦/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ ألف وباء المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على التوالي، و ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٩، وسائر القرارات السابقة المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،



وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٥)، وكذلك توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(٧)، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٨)،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٩)، والإعلان وحالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٠)، وإلى استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١١)،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٨) القرار ١/٦٥.

(٩) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) القرار د-٢٢/٢، المرفق.

(١١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

والوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٢)،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،
وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٣)،

وإذ تؤكد من جديد القرارات المتخذة في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة^(١٤)،

وإذ تشير إلى أن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ قد كلفت اللجنة بالعمل كمركز تنسيق للنقاش بشأن الشراكات التي تشجع التنمية المستدامة وتسهم في تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن اللجنة أحرزت في دورتها الثامنة عشرة، تقييما متعمقا للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ركزت فيه على مجموعة المسائل المواضيعية، وهي النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين وإطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، آخذة في الاعتبار الروابط فيما بينها، وأن اللجنة تناولت القضايا الشاملة، بما في ذلك وسائل التنفيذ، وحددت أفضل الممارسات والمعوقات والعقبات التي تعترض مسار التنفيذ،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر هو أعظم تحد شامل يواجهه العالم اليوم وأنه شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه

(١٢) القرار ٢/٦٥.

(١٣) انظر القرار ١/٦٠.

(١٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول.

وأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية لها دور لا يمكن استيفاء حقه من التأكيد، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى، وإعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٥)،

وإذ تشير إلى ضرورة أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكبر في الإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة وفي تحقيق التكامل المتوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات وبرامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي للجنة أن تظل اللجنة الرفيعة المستوى المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وأن تعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،

وإذ تسلّم بأن الإدارة الرشيدة داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بعرض حكومة بنما أن تستضيف، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اجتماع اللجنة الذي يعقد بين الدورات بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تحيط علماً أيضاً مع التقدير بعرض حكومة اليابان، وأن تستضيف، في شباط/فبراير ٢٠١١، الاجتماع الذي يُعقد بين الدورات بشأن الإدارة المستدامة للنفايات، وبعرض حكومة شيلي التي استضافت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لموارد الليثيوم في أمريكا اللاتينية: القضايا والفرص الناشئة، وبعرض حكومة المغرب التي استضافت في نفس الشهر الاجتماع التشاوري الأقاليمي المعني بإدارة النفايات الصلبة في أفريقيا،

وإذ تذكّر بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢^(١٦)،

(١٥) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٦) القرار ٢٣٦/٦٤.

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأن مستوى الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني للجنة لا يكفي لتمويل مشاركة مندوبي البلدان النامية وممثلي المجموعات الرئيسية في اجتماعات العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته،

١ - **تحيط علما** بتقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن دورتها الأولى^(١٧)؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١٨)؛

٣ - **تكرر التأكيد** على أن التنمية المستدامة عنصر أساسي من عناصر الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، وبخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(١٩)؛

٤ - **تهيب** بالحكومات، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك المجموعات الرئيسية، أن تتخذ، وفقا لولاية كل منها، إجراءات لكفالة التنفيذ والمتابعة الفعالين للالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنيا المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتشجعها على تقديم تقرير عن التقدم الملموس المحرز في ذلك الصدد؛

٥ - **تدعو** إلى التنفيذ الفعال للالتزامات والبرامج والغايات المحددة زمنيا المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإلى أعمال الأحكام المتصلة بوسائل التنفيذ، على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٦ - **تكرر التأكيد** على أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة وأنها تمثل منتدًى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وتشدد على ضرورة مواصلة دعم أعمال اللجنة، آخذة في الاعتبار ولايتها الحالية والقرارات التي اتخذتها في دورتها الحادية عشرة؛

٧ - **تشدد** على أهمية التوصل إلى نتائج تغطي بتوافق الآراء وعقد دورات عملية المنحى لإقرار السياسات؛

(١٧) A/CONF.216/PC/5.

(١٨) A/65/298.

٨ - تشير إلى أن اللجنة قررت في دورتها الحادية عشرة أن تتيح الأنشطة التي يجري تنظيمها في أثناء اجتماعات اللجنة مشاركة الممثلين من جميع المناطق على نحو متوازن، وكذلك تحقيق التوازن بين الجنسين^(١٩)؛

٩ - تشجع البلدان المانحة على دعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية في الدورة التاسعة عشرة للجنة بعدة وسائل، منها تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستثماري للجنة؛

١٠ - تؤكد من جديد هدف تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٢٠)، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، وكذلك برامج بناء القدرات، وبخاصة من أجل البلدان النامية، وتدعو في هذا الصدد الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية فضلاً عن المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتغلب على العوائق والقيود التي حددت خلال سنة الاستعراض في مجموعة المسائل المواضيعية، وهي النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين وإطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

١١ - تؤكد من جديد أيضاً هدف تعزيز مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين وانخراطهم فعلياً في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك التشجيع على توكي الشفافية ومشاركة عامة الجمهور في ذلك؛

١٢ - تطلب إلى أمانة اللجنة تنسيق مشاركة المجموعات الرئيسية المعنية في المناقشات المواضيعية في الدورة التاسعة عشرة للجنة وتنسيق تقديم التقارير عن اضطلاع الشركات بمسؤولياتها وعن مساءلتها فيما يتعلق بمجموعة المسائل المواضيعية، وفقاً لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٣ - تؤكد من جديد ضرورة تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وخضوعها للمساءلة على النحو المتوخى في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٤ - تطلب إلى أمانة اللجنة أن تتخذ ترتيبات لتيسير التمثيل المتوازن للمجموعات الرئيسية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في دورات اللجنة، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة إلى النظر في دعم مشاركة المجموعات الرئيسية من البلدان النامية بعدة وسائل، منها تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستثماري للجنة؛

(١٩) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول، الفقرة ٢ (ي).

١٥ - **تكرر دعوها** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والإقليمية ومرفق البيئة العالمية، وكذلك أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والهيئات المعنية الأخرى، إلى أن تشارك وتسهم بفعالية، كل في نطاق ولايته، في أعمال اللجنة في دورتها التاسعة عشرة؛

١٦ - **تشجيع الحكومات والمنظمات** على جميع المستويات، وكذلك المجموعات الرئيسية، على القيام بمبادرات وأنشطة تتوخى تحقيق نتائج من أجل دعم أعمال اللجنة، وتعزيز وتيسير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وخطه جوهانسبرغ للتنفيذ، بوسائل منها مبادرات الشراكات الطوعية بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

١٧ - **تشدد** على أهمية تخصيص وقت كاف لجميع الأنشطة المتوخاة في الدورة التي يجري فيها إقرار السياسات، بما في ذلك لإجراء مفاوضات بشأن خيارات السياسة وما يمكن اتخاذه من إجراءات في الدورة التاسعة عشرة للجنة، وتلاحظ في هذا الصدد أهمية إتاحة جميع الوثائق المطلوبة، بما فيها مشروع وثيقة التفاوض التي أعدها الرئيس، للنظر فيها قبل بداية الدورة؛

١٨ - **تؤكد من جديد** قرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢؛

١٩ - **تقر** التوصيات الواردة في الفصل الرابع "مسائل تنظيمية وإجرائية: تقرير فريق الاتصال الأول المعني باستعراض العملية التحضيرية، بما فيها المسائل التنظيمية والإجرائية، بما يفضي إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠"، والمرفق الثاني من الوثيقة A/CONF.216/PC/5؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من دعم للأعمال المضطلع بها في إطار العملية التحضيرية وفي المؤتمر، وأن يكفل التعاون المشترك بين الوكالات والمشاركة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة والاتساق فيما بين أنشطتها، وكذلك استخدام الموارد بكفاءة لتناول جميع أهداف المؤتمر والمواضيع التي سيبحثها؛

٢١ - **تدعو** الحكومات وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ومؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجموعات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، إلى أن تشارك على نحو كامل وفعال على جميع الصعد وأن تقدم أفكارا ومقترحات تعكس خبراتها والدروس التي استفادتها، وذلك كمساهمة منها في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في العملية التحضيرية؛

٢٢ - تشجيع الحكومات على أن تُشارك بنشاط جميع الأجهزة الوطنية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في أعمالها التحضيرية الوطنية للمؤتمر، وأن تنسق الإسهامات المقدمة منها؛

٢٣ - تشجيع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن يدعم، حسب الاقتضاء، الأعمال التحضيرية الوطنية التي تجريها البلدان لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إذا طلبت منه ذلك السلطات الوطنية؛

٢٤ - هيب بالجهات المانحة الدولية والثنائية وبالبلدان الأخرى القادرة على التبرع للصندوق الاستثماري للجنة أن تفعل ذلك، وتطلب إلى الأمين العام بذل المزيد من الجهود لاستخدام موارد الصندوق الاستثماري المحدودة بكفاءة وفعالية من أجل تعزيز المشاركة النشطة لممثلي البلدان النامية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي المؤتمر ذاته، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على أن يضع، عند استخدام موارد الصندوق الاستثماري، أولويات لتغطية تذاكر السفر الجوي بالدرجة الاقتصادية وبدل الإقامة اليومي والمصروفات الثرية في محطات السفر والوصول؛

٢٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند الفرعي المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تلك الدورة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.